

## الآليات السوسولوجية لتنفيذ أهداف السياسة السكانية في الجزائر

### Sociological Mechanisms for Implementing the Objectives of Population Policy in Algeria

مصعب جعفرورة<sup>1</sup> ، محمد تهامي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الأغواط (الجزائر) ، [djaafouramousab@gmail.com](mailto:djaafouramousab@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة الأغواط (الجزائر) ، [touhami.socio@gmail.com](mailto:touhami.socio@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/09/13

تاريخ القبول: 2020/08/30

تاريخ الاستلام: 2018/08/13

#### ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الآليات السوسولوجية لتنفيذ أهداف السياسة السكانية في الجزائر، مع تبني البرنامج الوطني لتنظيم النسل سنة 1983 والرامي إلى توفير موانع الحمل وتشديد مراكز الأمومة والطفولة وتكوين الأطباء والمختصين وغيرها... لكن معدلات الخصوبة في البداية لم تتأثر بشكل يلفت الإنتباه، حيث كان من الصعب التأثير في الدهنيات فكان لا بد من إعطاء المرأة الجزائرية أولوية قصوى كما فعلت الدول المجاورة مثل تونس بما يعرف بسياسة تمكين المرأة. لذلك أصبحت السياسة التنموية من أولويات السياسة السكانية للدولة حيث أولت كامل إهتمامها بالتعليم والصحة والتصدي للأمية وغيرها، فكان لذلك دور كبير لسياسة السكانية، خاصة أن المرأة المتعلمة والمثقفة أقل إنجابا ونفس الأمر بالنسبة للنساء العاملات، فعمدت إلى تشجيع عملهن ومشاركتهن في المجتمع، إضافة الى الاهتمام بكل مايمكن أن يؤثر على معدلات الانجاب خصوصا مع تبني الحكومة الجزائرية سياسة الشقق العمرانية وما لها من إنعكاس على الإنجاب، وقد تم التوصل في الأخير الى أن السياسة السكانية غير المباشرة لعبت دور كبير في التحكم بمعدلات النمو السكاني في الجزائر. كلمات مفتاحية: السياسة السكانية، الخصوبة، الآليات السوسولوجية.

#### ABSTRACT:

This study deals with the subject of sociological mechanisms in the implementation of the objectives of the population policy in Algeria, with the adoption of the national program of birth control in 1983 through the providing of contraceptives and the construction of maternity and childhood centers and the formation of doctors and specialists and others, but the fertility rates were not affected in a way that draws attention. Therefore, the Algerian woman had to be given the extreme priority as did the neighboring countries, such as Tunisia, through the implementation of the so-called policy of empowering women. Therefore, the State has devoted its full attention to education and coping with illiteracy, especially since educated women are less productive and the same for women who work. The state delved into encouraging the woman's work and participation in the community, in addition to taking into account all that can affect the reproduction rates, especially with the adoption of the Algerian government the

policy of urban apartments. It was finally concluded that the indirect population policy played a significant role in controlling the rates of population growth in Algeria.

**Keywords:** Population Policy, Fertility, Sociological Mechanisms.

#### 1- مقدمة:

أضحت الدراسات السكانية تحظى بإهتمام كبير ومتزايد لدى دول وحكومات العالم بأقطابه المتقدمة أو المتخلفة أو السائرة في طريق النمو على حد سواء، نظرا إلى أهميتها الكبيرة لاسيما لدى صانعي القرار، وواضعي الإستراتيجيات التنموية للبلاد، لذلك لا تزال تجرى العديد من الأبحاث والدراسات التي تسعى إلى دراسة قضية السكان والتنمية، وإمكانية تحقيق التوازن بين هاته الثنائية.

لذلك ظهرت العديد من السياسات السكانية بهدف تحقيق هاته الموازنة، وتختلف بطبيعة الحال السياسات السكانية باختلاف الدول والحكومات والإيديولوجيات وبإختلاف الأوضاع الديموغرافية السائدة في كل بلد، فهناك على سبيل المثال دول تسعى إلى زيادة السكان بشتى الطرق، وترى أنه عامل هام وضروري للتنمية الشاملة للبلاد، ورمزا من رموز قوتها، وهناك من تسعى إلى ضبط والتحكم في الزيادة السكانية لأنها ترها مشكل عويص أمام تحديات الدولة ومسارات التنمية.

لذلك نجد أن هناك سياسات سكانية متبعة في معظم دول العالم، منها ماهو معلن ومحدد وواضح الملامح ومنها ماهو غير محدد أو معلن أو رسمي وتختلف أهداف السياسات السكانية من دولة إلى أخرى كما أشرنا إلى ذلك آنفا، وتعد الخصوبة السكانية أحد أهم المتغيرات الديموغرافية متأثرا في معدلات النمو السكاني، إضافة إلى ظاهرتي الهجرة السكانية والوفيات .

وقد تميزت السياسة السكانية إتجاه الخصوبة بالجزائر على أنها سياسة، إختيارية غير إجبارية، وقد سعت الدولة الجزائرية في هذا الإطار إلى توفير مراكز حماية الأمومة والطفولة في كافة التراب الوطني خاصة في المناطق المنعزلة والأرياف وتكوين الممرضين والمستخدمين في هذا المجال إضافة إلى توفير موانع الحمل، وتوزيعها مجانا وبيعها بأثمان زهيدة في الصيدليات، لقد كان من الصعب التأثير في ذهنيات الأسر من أجل التقليل في الانجاب، خاصة أن إتجاه الإنجاب كان مرتفع بعد الإستقلال لتعويض الخسائر البشرية التي فقدتها الجزائر خلال حرب التحرير، لكن سرعان ما سببت الزيادة السكانية مشاكل جمة وفي كل القطاعات وهذا ماغير من رسم السياسة السكانية في الجزائر.

ومع التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسة السكانية غير المباشرة وكذا الاهتمام بتعليم ومحاربة الامية ومشاركة المرأة في سوق العمل كلها عوامل ساهمت في تغيير ذهنيات الاسر والإقبال على إستعمال موانع الحمل للتحكم في ولاداتهم.

حيث تعتبر الإجراءات والتدابير الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المؤثرة على إتجاهات السكان تعتبر كذلك على أنها جزء هام من السياسة السكانية ، وبهذا لا تقتصر السياسات السكانية على العوامل المؤثرة على الانجاب بصورة مباشرة فحسب كإستعمال موانع الحمل وإنما تشمل كافة الإجراءات والتدابير سيما العوامل التي تلعب دورا غير مباشرة في التأثير على الخصائص والمتغيرات الديموغرافية.

ومنه نطرح التساؤل التالي فيما تتمثل الإجراءات السوسيوولوجية لتنفيذ برامج وأهداف السياسة السكانية ؟

## 2- مفاهيم الدراسة:

### 1-2- السياسة السكانية

هناك العديد من التعاريف للسياسة السكانية نذكر منها :

" يمكن تعريف السياسة السكانية population policy بأنها تتكون من برامج تشريعية أو إدارية الهدف منها تغير الإتجاهات السكانية القائمة لتحقيق رفاهية المجتمع وتهتم السياسات السكانية بصفة خاصة حول الجهود التي تبذل للإحتفاظ أو لإستعادة أو لزيادة معدل نمو السكان " ( طارق السيد، 2008، ص : 175).

فالسياسة السكانية هي إجراءات حكومية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة تمس المؤشرات الديموغرافية ( المواليد / الوفيات / الهجرة ) بهدف التحكم في النمو السكاني .

" وتعرف السياسة السكانية أو الديمغرافية على أنها مقاييس أو برامج تشريعية، إدارية أو أية إجراءات حكومية أخرى بقصد تعديل أو تغيير الإتجاهات الديمغرافية القائمة لصالح رفاهية المجتمع.

كما تعرف بأنها مجموعة ممارسات شرعية للسلطات الحكومية تهدف إلى التأثير على التركيب السكاني على مستوى المجتمع القومي أو حتى المستوى العالمي، من حيث الحجم زيادة أو نقصانا ومن حيث توزيع السكان. (إسماعيل بن قانة ، ب ت ، ص : 74)

ويقصد بالسياسة السكانية في موضوع بحثنا بالاجراءات والتشريعات التي تصدرها الحكومة والجهات المختصة بهدف التحكم في مستويات الخصوبة بالجزائر.

### 1-1-2- الاليات السوسيوولوجية :

نقصد بها في موضوع دراستنا السياسة السكانية غير المباشرة والتي تسعى إلى التأثير في معدلات المواليد بطريقة غير مباشرة من خلال الاهتمام بالمتغيرات الإجتماعية والثقافية تلك المتعلقة بالإستثمار في تعليم المرأة وكذا تشجيع عملها وكذا النمط السكن المعتد من قبل الدولة ( الشقق) وكل مايمكن أن يؤثر على السلوك الإنجابي للمرأة .

### 2-1-2- مفهوم المستوى التعليمي

>> هو مجموع التحصيل العلمي للآباء وجملة التصورات والمفاهيم السائدة ومستوى الاستهلاك الثقافي >> (علي أسعد، 1999، ص : 73).

وهو المستوى الأكاديمي الذي يتوصل إليه الشخص ونقصد به في موضوع دراستنا المستوى التعليمي الخاص بالمرأة المتزوجة المنجبة.

### 3-1-2- مفهوم المرأة العاملة

>> هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربه البيت ودور الموظفة << (كاميليا ابراهيم، 1984، ص : 110).

والمرأة العاملة هي التي تزاوّل أي مهنة أو حرفة مقابل الحصول على فائدة وغالبا ما ترتبط بالأجر

### 3- أبعاد وإتجاهات السياسات السكانية :

ونقصد بأبعاد السياسات السكانية بالاستراتيجيات والتشريعات المتخذة من قبل الدول والحكومات بهدف التحكم في معدلات المواليد .

ويمكن القول بأن الظروف السياسية والظروف الاقتصادية لقد لعبت دورا هاما في كل مرحلة تاريخية في زيادة عدد السكان، فقد كان يتم وضع قوانين تحث على زيادة الانجاب أحيانا وإلى قلته أحيانا أخرى لذلك فإن ضبط النسل لا يعني الاقلال من المواليد فقط بل يعني أحيانا زيادة عدد المواليد أيضا ( طارق السيد، 2008، ص : 181 )

فالسياسات السكانية تختلف من دولة إلى أخرى والواقع الديموغرافي للبلد هو الذي يحدد أهداف السياسة المتخذة.

ويعتبر قانون "حامورابي" في القرن 20 قبل الميلاد أو محاولة سجلت في هذا الصدد للحث على زيادة الولادات ( سيد عبد العاطي سيد، 2004، ص : 386).

ومن ثم سيطرت النزعة المؤيدة والمناصرة لدعوى الانجاب دعمتها تشريعات تحث على زيادة النسل خاصة تلك البلدان التي تعرضت لخسائر بشرية في الحرب العالمية الأولى والثانية وفي اطار ذلك وضعت برامج ومخططات لتحقيق أهدافها مثل برنامج ( علاوة الأسرة ) الذي طبق في ( فرنسا \_ أستراليا \_ كندا \_ ألمانيا \_ بريطانيا \_ ايطاليا \_ الاتحاد السوفياتي ... ) وهو عبارة عن مخصصات مالية تصرف للأسر المنجبة للأطفال، وقد بدأ في تطبيق هذا البرنامج في ألمانيا في عهد (هتلر)، وفي ايطاليا في عهد (موسوليني) وفي الاتحاد السوفياتي في عهد (ستالين) ( المرجع السابق، 387).

ويجب الإشارة هنا إلى أن السياسة السكانية يمكن أن تغير من أهدافها بفعل تغير الظروف السكانية لتلك البد خلال الفترات التاريخية .

وعلى العكس من ذلك ظهرت دعاوي مناهضة للإنجاب Anti-Natalist في الدول ذات المعدل الكبير للسكان لذلك تم تطوير السياسات السكانية بهدف الاقلال من معدلات المواليد وإذا كانت دولة مثل فرنسا تشجع الانجاب فإن الصين والهند على سبيل المثال كانا يحاولان تخفيضه ( طارق السيد، 2008، ص ص : 181-182).

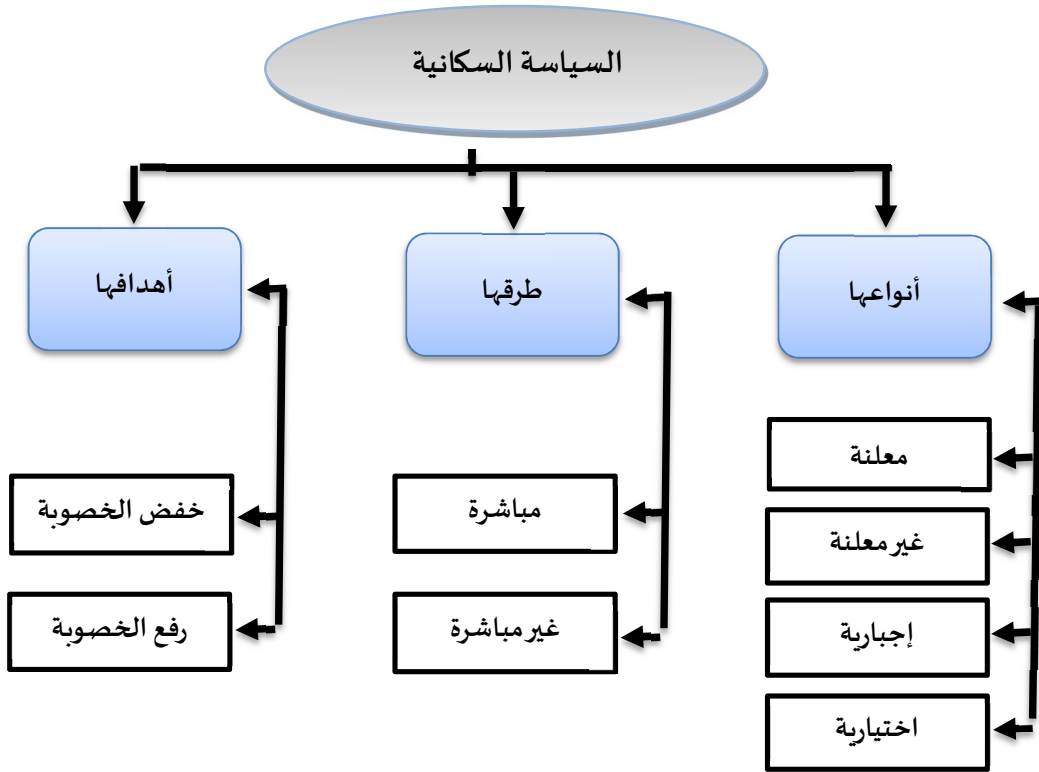
وعند الحديث عن السياسة السكانية والمواليد في الجزائر فيمكننا القول على انها سياسية غير إجبارية إختيارية ويمكن ملاحظة ملامحها منذ الإستقلال أين تميزت بتشجيع الزواج المبكر وكثرة الانجاب لتعويض الخسائر البشرية ( سياسة الاحلال) خلال حرب التحرير، لكن سرعان ما تبنت الجزائر البرنامج الوطني لتنظيم النسل جراء المشاكل التي تكبدتها من زيادة عدد السكان .

#### 4- السياسة السكانية في مجال الخصوبة

##### 4-1- مفهومها :

هي البرامج والتشريعات والإجراءات الحكومية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بهدف التحكم في مستويات الخصوبة وذلك باختلاف السياسات السكانية لكل دولة، فهناك من تتبع سياسات تشجيعية لرفع مستويات الخصوبة، هناك من تسعى إلى خفض مستوياتها، حسب الواقع الديموغرافي السائد في كل دولة ، وتختلف هاهته الاجراءات باختلاف المراحل الديموغرافية لأي بلد .

الشكل 1. يوضح السياسة السكانية المتعلقة بالخصوبة



المصدر: من إعداد الباحثين

كما عرفنا سابقا أن السياسة السكانية هي تلك الإجراءات والتشريعات الحكومية التي تسعى الى التحكم في المتغيرات السكانية، إن السياسات السكانية في مجال الخصوبة قد تكون مشجعة على الانجاب أو مناهضة للإنجاب إن هاته السياسات منها ما هو معلن ورسمي ومنها من هو غير معلن وبعض السياسات تكون إجبارية وإلزامية مثل سياسة إنجاب طفل واحد في الصين ومنها من تكون إختيارية، عند تنفيذ السياسة السكانية تلجأ الحكومات الى طرق مباشرة مثل برامج تنظيم النسل أو الطرق غير المباشرة كالإهتمام بالثقافة الإيجابية وتشجيع تعليم المرأة وتمكينها وتأجيل الزواج أو إباحة الإجهاض وغيرها .

##### 4-2- طرقها:

#### 1-2-4- الطرق المباشرة :

ويتم فيها الاهتمام بالعوامل المؤثرة مباشرة في الانجاب وذلك من خلال تشجيع إستخدام وسائل منع الحمل وكذا التشجيع على المباحدة وتنظيم النسل، من خلال توفير موانع الحمل وشرح طريقة إستعمالها، وأهميتها للمحافظة على صحة المرأة أي رفع الوعي الإيجابي والثقافة الصحية لدى المرأة.

#### 2-2-4- الطرق غير المباشرة :

ويكون من خلال الاهتمام بالعوامل غير مباشرة والتي تؤثر في عملية الإنجاب من خلال:

- الإهتمام بتمكين المرأة في المجتمع وفي كل المجالات وقد تبني هاته الاستراتيجية لدى العديد من الدول.
- تشجيع تعليم المرأة ومواصلتها لدراستها في كافة التراب الوطني ولاسيما في المناطق النائية والمنعزلة، ومحاربة الأمية والتقليل منها .
- تشجيع عمل المرأة سواء داخل المنزل أو خارجه وكذا ومشاركتها في عملية التنمية.
- ومن الجانب القانوني العمل على رفع السن عند الزواج.
- تبني سياسة السكن العمودي والشقق السكانية والتي من شأنها التأثير على معدلات الإنجاب بالإنخفاض .

#### 5- البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي 1983:

##### 1-5- الملامح الأولى للبرنامج الوطني :

كانت الجزائر تفتقر عند الإستقلال إلى أي تخطيط للأسرة وفي سنة 1966 قام اتحاد الدراسات السكانية والاجتماعية في الجزائر بتحريريات لمعرفة موقف الأزواج الجزائريين اتجاه تنظيم الأسرة، وفي عام 1967 تم إفتتاح أول مركز لتنظيم الأسرة في الجزائر بمستشفى باشا الجامعي بحضور وزير الصحة العامة والتربية الوطنية وفي عام 1969 أنشئت مراكز وهران وقسنطينة إلا أن العمل توقف في هذين المركزين بعد مرور سنتين، وفي عام 1974 قدم البرنامج الوطني لتنظيم الاسرة وبدئ العمل به بينما لم يكن في البلاد كلها سوى مركز واحد يعمل في العاصمة وهو برنامج حماية الامومة والطفولة وتباعد الولادات وقد قادت وزارة الصحة هذا البرنامج الذي يركز على متابعة الحمل ومراقبة الاطفال بعد الولادة وقبل بلوغهم ست سنوات (06) في إطار الترقية الصحية الأولية ضمن سياسة مجانية العلاج وهذا لمحاربة وفيات الامومة والطفولة ( حياة بوتفوشات، 2012، ص: 226)

وقد إستمرت هاته المحاولات على قلبها هنا وهناك وفي نوفمبر سنة 1982 كلفت وزارة الحماية الإجتماعية بوضع والإشراف على لجنة وزارية مكلفة بإعداد برنامج عمل خاص بالتحكم في النمو الديموغرافي وانتهت أعمال هذه اللجنة بالمصادقة على تقريرها من طرف مجلس الوزراء في 20 فيفري 1983 وطبق هذا البرنامج (عميرة جويده، 1996، ص : 45).

## 2-5- أهداف البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني :

إرتكزت محاور هذا البرنامج على ثلاثة نقاط أساسية هي :

- تطوير الهياكل الصحية وكذا الأجهزة والخدمات لتسهيل العلاقة مع مصالح التنظيم العائلي
- ترقية أنشطة الاعلام والتربية والتوعية وكذا تحسيس المجتمع بأهمية وبخطورة الموضوع
- تشجيع وتكثيف البحوث والدراسات الديموغرافية لتبيان العلاقة ما بين النمو السكاني والوضعية الإقتصادية والإجتماعية (المرجع السابق، ص: 46). فقد كان الهدف الأساسي للبرنامج الوطني هو السعي الى التقليل من الانجاب من خلال تكثيف الجهود من أجل نجاح ذلك .

## 3-5- نشاطات البرنامج الوطني لتنظيم النسل:

إنعقدوا بوهران يومي 19 و20 ديسمبر 1988، وفي نهاية شهر جانفي عقدت اللجنة أول إجتماع لها، أين تم إطلاع الأعضاء الجدد على برنامج العمل، كما تم وضع خطة لشروع في تطبيقه، وفي شهر فبراير تم إستدعاء كل الأطراف المعنية والمختصين الذين بإمكانهم تبليغ رسالة لجنة التنظيم العائلي وهم:

المشرفون والمشرفات على مصالح الولادة، "maternités" ومراكز حماية الأم والطفل PMI خاصة منهم القابلات، والمساعداات الإجتماعيات وممثلين عن الإتحاد النسائي وممثلين عن مفتشية الشؤون الدينية وممثلين عن الشبيبة وإضافة إلى سلك التربية والتكوين .

وخلال هذه الجلسة الشاملة والموسعة، ساهمت كل الأطراف في شرح وتوضيح البرنامج لأن تطبيقه يتطلب تجنيد عدة جهات، والتحلي بالإرادة، وروح التطوع، وأبدت كل هاته الأطراف المذكورة إستعدادها للتنسيق والعمل مع اللجنة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي. كما تم الاتفاق على وضع التوصيات التالية:

- تقوم المشرفات على مراكز الولادة، ومراكز حماية الأمومة والطفولة بمهمة توسيع التربية الصحية، والحفاظ على توزيع موانع الحمل، وكما تقوم بحملات تطوعية إلى الأحياء السكنية الموجودة هنا وهناك، وكذا قاعات العلاج، وذلك قصد جلب المزيد من مستعملات موانع الحمل والاتصال بمديري القطاعات الصحية الثلاثة الموجودة على مستوى الولاية قصد المساعدة على توفير الوسائل لتكون المهمة سهلة.
- تقوم ممثلات الإتحاد النسائي بإستغلال التظاهرات والتجمعات النسائية للنشر والتوعية والتعريف باللجنة الولائية للتنظيم العائلي.
- نفس المهمة يقوم بها الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، بحيث تستغل جل التجمعات الشبانية، سواء على مستوى المراكز الثقافية، أو المؤسسات التعليمية، وهنا اقترح الشبان على اللجنة فكرة نشر مقالات حول موضوع التنظيم العائلي في المجالات الداخلية التي تنشر في المؤسسات التعليمية، وتم الاتصال ببعض الأساتذة

والمعلمين، الذين لوحظ فيهم إرادة التعاون مع اللجنة، وطلب منهم إعداد محاضرات حول الموضوع لتقديمها إلى الشباب، خاصة الطلاب منهم (فاطمة الزهراء سليمان، ص : 91).

#### 4-5- المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية للسكان

ستبقى السياسة السكانية خلال العشر سنوات القادمة من أولى استراتيجيات التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وتعتبر المبادئ الأساسية التي تبنى عليها السياسة السكانية هي كما يلي :

- إن تحقيق السياسة السكانية يتطلب تكثيف مجهودات الهيئات التي تنشط في اطار التنمية البشرية .
- إن تنفيذ سياسة السكان تخص قطاعات الدولة والحركة الجموعية على حد سواء، ان تدخل الجمعيات والمجتمع المدني على العموم هو أساسي في تنفيذ سياسة السكان بالتنسيق وتكملة مع نشاطات السلطة العمومية.
- إن الحق في الاعلام وفي خدمات الصحة الانجابية هو جزء لا يتجزأ من الحق الدستوري في الصحة، إن مجانية العلاجات والخدمات المرتبطة بالصحة الانجابية هي مضمونة لجميع الأفراد .
- الولوج على تنظيم العائلي يقوم على مبدأ الانخراط الاداري والاختياري الفردي، لا يقبل أي نوع من الاكراه في تقديم وسائل تنظيم الحمل أو تحديده .
- تستفيد العائلة بصفها خلية أساسية للمجتمع من حماية الدولة طبقا للتشريع الوطني .
- يجب على كل نشاط اتجاه العائلة يهدف إلى تدعيم العلاقات والتضامن بين الأجيال وتحسين تعليم الطفل في إطار إحترام المساواة والإنصاف بين الجنسين وترقية التصرفات السليمة والمسؤولة في مجال الإنجاب، مساندة دخل العائلات المحرومة لأجل تدعيم مكافحة الفقر .
- إن ترقية المرأة القائمة على الولوج المدعم للتعليم والصحة بما فيها صحة الإنجاب وكذا بمشاركتها الكاملة في الحياة السياسية، لا يمكن تفاديها في سياسة السكان، يجب استهداف المساواة والإنصاف بين الجنسين والحفاظ عليهما في اطار استراتيجيات وبرامج التنمية (خديجة يانس، 2009، ص ص : 73-74).

#### 6- الآلية السوسولوجية لسياسة السكانية في الجزائر

شكلت المرأة الجزائرية محورا هاما في السياسة السكانية الجزائرية غير المباشرة، خاصة من خلال الإهتمام بتمكين المرأة في المجتمع والذي قطعت فيه الجزائر شوطا كبيرا.

ومن ثم فإن هذه السياسات الحكومية نجحت في إعطاء المرأة مزيدا من فرص التعليم لا سيما الجامعي والعالي، وكذا محاربة الامية في كامل التراب الوطني خاصة في المناطق الريفية والنائية، وتوجيه المرأة إلى العمل، وما صاحب ذلك من تأخير في سن الزواج وانشغال المرأة بمهام الدراسة والعمل وتأخير الإنجاب أو إتباع سياسة المباعدة بين الولادات، ومن ثم فقد قل عدد أبناء المرأة الواحدة. بطريقة غير مباشرة، وقد أثبتت العديد من الدراسات السكانية



أن الإهتمام بالمرأة يؤثر بطريقة غير مباشرة في إنجاحها الأمر الذي قامت به العديد من السياسات السكانية في العالم، كالسياسة السكانية في تونس.

#### 1-6- الإهتمام بتعليم المرأة:

حظي التعليم في الجزائر بإهتمام بليغ من خلال السياسات التنموية للبلاد، فبعد الإستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبرى وفي كافة المجالات فسعت الدولة إلى إستقطاب الأساتذة والمعلمين من الدول العربية وتشييد المدارس وهكذا بدأ تعداد المتعلمين في الجزائر بالتصاعد سنة تلو سنة.

اتجهت السياسة التي انتهجتها الجزائر الى تعميم التعليم بل انها جعلته حقا لكل الأطفال دون تمييز فالمادة 53 من الدستور تنص على أن الحق في التعليم مضمون كما أن التعليم مجاني في جميع المستويات وإجباري في الطورين الابتدائي والمتوسط وبفضل هذه العناية فإن نسبة التمدرس الاطفال ما بين 6 سنوات و16 سنة قدرت بـ : 98.4% ذكور مقابل 93.6% إناث. ( عائشة عبد السلام، 2009، ص: 17)

" لأن المرأة تشكل نصف المجتمع ومربية الأجيال، مما يجعل الضرورة جد ملحة للاهتمام بتحسين مستواها التعليمي وتطويره ؛ من خلال إقرار إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته لكل جزائري وجزائرية، دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي " ( منيرة سلامي، 2016، ص: 193)

هناك علاقة عكسية بين التعليم ونمو السكان والإنجاب، أي إذا ارتفع المستوى التعليمي قل الإنجاب والعكس صحيح، فارتفاع المستوى التعليمي يخفض الخصوبة في أي مجتمع وهذا من جانبين، فالجانب الأول من حيث مساهمته في تأخير سن الزواج ، بحيث تقضي الفتاة عدة سنوات في أطوار التعليم ولما كان التعليم العالي أطول فترة فإنه أعمق تأثيرا في خفض الخصوبة لوقوعه في قمة فترة الإنجاب وأنشطها أي فترة العشرينات ، وفي هذا الصدد يقول صالح وهي : " تتركز ذروة الإنجاب عند المرأة بين 20 - 29 سنة وهي السنوات التي تنجب فيها النساء نحو نصف أطفالهن " ( صالح وهي، 2004، ص: 20)

أما الجانب الثاني فيتمثل في الدور الذي يلعبه المستوى التعليمي في تغير القيم نحو الإنجاب حيث يرى إينر تشارلي " أن تناقص الإنجاب ليس سببه طرق تحديد النسل واستعمال وسائل منع الحمل ، بل الانقلابات الاجتماعية التي غزت قلوب الناس والأفكار والقيم المتجددة والوافدة أوجدت فئة اجتماعية عالية المستوى عزفت على الإنجاب ثم انتقلت أخلاقها وسلوكياتها إلى بقية الطبقات " (عمر رضا كحالة، 1979، ص: 108)

#### 1-1-6- محاربة الأمية :

فضلا عن سياسة تعميم التعليم، انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار للتخفيف من آثار انتشار الأمية وبفضل البرامج التي سطرت لهذا الغرض تراجعت نسبة الأمية لتصل سنة 2003 إلى 26.5% و22% سنة 2008 وتمس الأمية بصفة خاصة:

- الفئة النسائية : ب 32.3 % مقابل 17.1 % ذكور حسب إحصائيات السكان لسنة 2008 وكذا الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة.

- المناطق الريفية: ب 40,6 % مقابل 22.6 % في الحضر .

وينتظر أن تقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2007-2015) التي شرع في تطبيقها منذ بداية العام 2007 والتي تهدف إلى القضاء على نسبة 50 بالمائة من الأمية قبل 2012 والقضاء نهائيا على الظاهرة العام 2015 خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة ما بين 15 و49 مع التركيز أيضا، على النساء وسكان المناطق الريفية ( عائشة عبد السلام، 2009، ص: 18).

كما ساعد إرتفاع عدد المنشآت التعليمية في جعل المدرسة أكثر قربا من مساكن التلاميذ خاصة في المناطق الريفية بغرض زيادة معدلات الإلتحاق بالمدرسة والإستمرار فيها لاسيما بالنسبة للفتيات.

كما أولت الدولة عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية المدرسية لتمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم وإزالة الفوارق الناجمة عن الأسباب الاجتماعية أو الإقتصادية أو الجغرافية وتخفيف العبء عن العائلات ( رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين، 2000، ص : 06)

## جدول 2. يوضح تقلص الأمية في الجزائر

السنة	المجموع	الاناث
1966	74.60	85.40
1977	59.90	72.60
1987	43.62	56.66
1998	31.90	40.27
2008	22.4	24.8

المصدر: ( عميرة جويذة، 2017، ص:65).

يوضح الجدول أعلاه تقلص نسب الامية بالجزائر حسب التعدادات السكانية الرسمية في الجزائر، نجد أن النسب المسجلة للأمية بدأت بالتقلص حيث سجلت الأمية في صفوف الإناث نسبة 85.40 خلال التعداد السكاني لسنة 1966 لتصل إلى 72.60% ويستمر بالإنخفاض ليصل إلى 56.66% خلال تعداد 1987 ثم 40.27 % ووصلت حسب آخر تعداد إلى 24.8 %.

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة، والتي توضح تقلص نسب الأمية في الجزائر حسب التعدادات السكانية الرسمية، نلاحظ أن هناك إنخفاض واضح في نسب الأمية عموما ونسبة الإناث على وجه الخصوص، ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في تقليص الامية في الجزائر عموما ولدى الاناث على وجه الخصوص هو الإهتمام بتعليم المرأة، وكذا السياسة التنموية للبلاد التي سعت إلى فك العزلة عن المناطق المنعزلة والمناطق الريفية من خلال بناء المدارس وتشبيد الجامعات ومراكز البحث كلها عوامل ساهمت في زيادة إقبال النساء على التعليم، ومنه نرى أن السياسة التنموية للبلاد لعبت دورا بارزا في تقلص نسب الأمية في الجزائر.

## 2-1-6- المرأة المتعلمة وسلوكها الإنجابي (الخصوبة):

يؤثر التعليم سلبا على خصوبة المرأة فيقصر من مدة فترة الإنجاب ويشغلها عن الزواج وقد لوحظ إنخفاض في خصوبة المرأة في العالم عموما، في تحليل البيانات الإحصائية في الولايات المتحدة عام 1935 تبين دور التعليم في قلة الإنجاب فقد لوحظ أن نسبة التنازل عند خريجي الجامعات بلغت 0.57 وعند خريجي المدارس الثانوية 0.77 وعند من لم ينهوا الصف 1.18 (الأخضر زكور، 2008، ص: 118).

كما اعتقد، سبب وجود قانون طبيعي يعفي الإنسان من أية مسؤولية من التحكم في زيادة عدد أفرادها، ويرى أن الطبيعة حققت هذه الغاية عن طريق إضعاف إهتمام الإنسان بالتنازل في حين يؤدي به تخصص المزيد من الوقت والجهد إلى التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية (عبد الحميد لطفي، حسن الساعاتي، 1981، ص: 83-84).

لقد أكدت نظرية سبنسر على العلاقة بين زيادة السكان والحضارة بمعنى: كلما تعقدت الحضارة كلما زاد الجهد الفسيولوجي للإنسان وهو ما يترتب عليه قلة الإنجاب وباختصار فإن التقدم الحضاري ونضجه غير ملائم للإخصاب المرتفع (فتحي أبو عيانة، 1993، ص: 546)

فتغير دور المرأة في العصر الحالي عن ذي قبل إذ أن المرأة لم يعد يقتصر دورها على الإنجاب ورعاية شؤون الأسرة وإنما أصبحت تطمح إلى ما هو أعلى من ذلك وخصوصا بعد حصولها على قدر أكبر من التعليم وبعد حصولها على فرص متساوية مع الذكر على كافة الأصعدة لذلك فإن المرأة في الدول الغربية صارت ميالة إلى استخدام وسائل منع الحمل لكي تتفرغ لدورها الجديد (طارق السيد، 2008، ص: 124-125).

ومنه نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليم للنساء المتزوجات وعدد أولادهم، فكل ما زاد المستوى التعليمي للمرأة قل إنجابها، والعكس صحيح كلما قل المستوى التعليمي زاد إنجابها، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى تأخر سن زواجها نتيجة تعليمها من جهة ومن جهة المرأة المتعلمة أكثر إقبالا على استعمال موانع الحمل والمباعدة بين عدد الأبناء.

## 2-6- تشجيع عمل المرأة:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية الشاملة للبلاد، حيث عرف العمل النسائي تطورا هاما من ناحية الكم ومن ناحية الخصائص، حيث أصبحت المرأة الجزائرية محورا هاما في، حيث أصبحت المرأة الجزائرية محورا هاما في إستراتيجية الدولة كفاعل هام في المجتمع.

و بمجيء الاسلام استطاعت المرأة الحصول على حقوقها المدنية والاجتماعية فكرمها ورفع من شأنها وسواها بالرجل وجعلها عضوا يكملان بعضهما وأبرز مكانتها في عدة سور من القرآن الكريم قال الله تعالى << يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً >> (سورة النساء، الآية : 1). ويمكن القول أن عمل المرأة يرتبط تطوره بالقيم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري في عمومهم وقد عرفت المشاركة النسوية في سوق العمل - بمختلف أبعاده عديد التطورات والتحويلات منذ الاستقلال،

فمثلا سجل عدد النساء العاملات تطورا ملحوظا بفضل العديد من الاجراءات التي اتخذت من أجل توفير مناصب الشغل وترقية إدماج المرأة في مسار التنمية إذ إرتفع معدل نمو النساء الناشطات 03 مرات مقارنة بمعدل النمو الإجمالي للسكان الناشطين بسبب تعميم التعليم الاجباري الذي سمح لعدد كبير من النساء من الدراسة (عبد الحليم جلال، 2016، ص : 255)

### الجدول 3. تطور عدد النساء في سوق العمل

سوق الشغل	1977	1987	1991	2001	2008	2014
نسبة النساء الناشطات	5.2	8.1	10.5	15.0	16.8	19.5

المصدر: (من إعداد الباحثين إعتقادا على الديوان الوطني للإحصائيات)

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يوضح تطور نسب النساء الناشطات في سوق العمل، حيث كانت نسبة المنشغلات 5.2 % سنة 1977، لتصل 8.1 % سنة 1987 وتتواصل نسبة النساء العاملات في الارتفاع لتصل سنة 1991، 10.5 % لتصل سنة 2001 الى 15 % وتتواصل الارتفاع لتصل 16.8 % وتصل 19.5 % خلال 2014.

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نلاحظ أن نسب النساء الناشطات وهذا يرجع بطبيعة الحال الى السياسة التنموية المتخذة في البلاد بتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل وفي كافة المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وهذا يتوافق مع طبيعة الحال مع زيادة عدد النساء المتعلقات والمتحصلات على شهادات عليا فالسياسة المنتهجة من قبل الدولة في محاربة الأمية ساهمت بدرجة كبيرة في إلتحاق العديد من النساء بسوق العمل ووقوفها جنبا الى جنب مع الرجل من اجل المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، ويبقى القطاع الاداري والتجاري والتربوي هو صاحب حصة الأسد لأنه يتوافق مع الطبيعة الجسدية والفكرية للمرأة وكذا نظرة المجتمع لها.

### 6-2-1- المرأة العاملة والسلوك الإنجابي :

وما يمكن قوله بالبرهان العددي أن عدد النساء المشتغلات في الجزائر في تزايد مستمر فقد ارتفع عدد المشتغلات من 660 ألف في سنة 1992 إلى 766 في سنة 1995 أي بنسبة 10 % من مجموع السكان المشتغلين إلى 16.6 % ويعد تطور معدلات أنشطة المرأة لعدة عوامل تتباين في أهميتها، وعليه فإن العلاقة بين عمل المرأة وخصوبتها جد معقدة فلو إفترضنا أن ممارسة المرأة للمهنة أسروأسهل بالنسبة للواتي أنجبن عدد قليل من الأولاد من اللواتي أنجبن عدد أكبر من الأولاد فإن ذلك يؤدي بضرورة الحال إلى أن بعض النساء يقومون بتحديد حجم أسرهن ليتمكنن من العمل، غير أن إحصائيات بعض المسوح والتحقيقات التي أجريت في الجزائر أكدت على أن كبر حجم بعض الأسر وتدني مستوى معيشتها هما من الأسباب في خروج المرأة إلى ميدان العمل (عنصر مفيدة، 2009، ص: 70).

هناك فكرة عامة مفادها أن السيدة التي تعمل تميل على إنجاب عدد قليل من الأطفال ولكن العلاقة السببية بين عمل المرأة وبين إنجاب الأطفال هي علاقة مشوشة إذ أنه من الصعب معرفة هل المرأة تعمل لأن لديها عدد قليل من الأطفال أم أن لديها عدد قليل من الأطفال لظروف عملها، وقد أجاب كرامر krammar على هذا السؤال كما يلي: إن الأمر يختلف فعلى المدى القصير تقل قدرة المرأة على العمل ( خاصة في فترات الحمل والرضاعة ) أما على المدى

البعيد فإن المرأة العاملة تحرص على أن يكون لها عدد قليل من الأطفال ولكن يمكن القول بصفة عامة أن المرأة العاملة غالبا ما تنجب عددا قليلا من الأطفال (طارق السيد، 2008، ص: 130)  
وتحاول بعض الدول التي تريد خفض النمو الديموغرافي وضع سياسة سكانية تشتمل على ما يسمى 'بسياسة تمكين المرأة' أي فتح مجال التعليم والعمل أمام المرأة . يقول (بيار جورج): >> وتحاول الحكومة الصينية جهودها للتخفيف من الازدياد الطبيعي للسكان بطرق مختلفة، مباشرة وغير مباشرة، كتشجيع عمل النساء وإقرار مشروعية الإجهاض و... (جورج بيار، 1985، ص : 96).

### 3-6- سياسة السكن العمودي :

إن الترقية السكنية بنموذج h l m في كامل التراب الوطني، وخاصة تأثير هذا النموذج من السكن على حجم الأسرة وبهذا تحدث تسوية اجتماعية، ويفرض حقيقة حجم الأسرة وتأثيره على التنظيم العائلي والذي يتمخض عنه طريقتين هما :

- أ / تحرير الزوجين من نفوذ الأسرة الممتدة وامكانياتها تساعدهما على اعداد استراتيجيتهما الخاصة، ولا بد أن يكون ذلك بمعزل عن استراتيجية الأسرة الموسعة .
  - ب / فرض فضاء منزلي غير قابل للتوسيع، على عكس السكن التقليدي .
- ويحدث الشعور بأهمية التنظيم العائلي، ان هذا النموذج من السكن له أهمية عندما يفرض على الطبقات الواسعة من السكان باعتباره مؤشرا للرفق الاجتماعي، وهذا ما يدل على الاجتياز من القطاع التقليدي نحو المجتمع العصري (دريد فاطمة، 2007، ص ص : 342-343)
- وأخيرا يمكن استنتاج أن هذه العوامل تمثل جزء من أهم العوامل المؤثرة في الاسراع بخفض مستويات الخصوبة باعتبار أن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة في الجزائر قضية إجتماعية إقتصادية .

### 7- إستنتاجات الدراسة :

- يمكننا تلخيص أهم ما توصلت اليه الدراسة فيما يلي :
- السياسة السكانية في الجزائر هي غير إجبارية إختيارية .
  - لعبت السياسة السكانية غير المباشرة دورا هاما في التأثير على السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية عموما.
  - أولت الدولة الجزائرية إهتماما بالغا بالتعليم ومحاربة الأمية وكذا إشراك المرأة في عملية التنمية مما ساهم بطريقة غير مباشرة في التأثير على معدلات النمو السكاني في الجزائر .
  - بالإضافة الى توفير موانع الحمل ومراكز الأمومة والطفولة لبد من توفير الأرضية لنجاح البرنامج الوطني وقد تم ذلك من خلال منح السياسة السكانية غير المباشرة أولوية وأهمية .
  - السياسة السكانية غير المباشرة أكثر تأثيرا على السلوك الإنجابي للمرأة من برامج تنظيم النسل .

- سياسة السكن المنتهجة في الجزائر ساهمت بطريقة غير مباشرة في السلوك الإيجابي للأسرة الجزائرية.

## 8- الخاتمة :

من خلال هاته الدراسة توصلنا إلى أن السياسة السكانية إتجاه الخصوبة في الجزائر هي سياسة اختيارية غير إجبارية تميزت بآليتين أو طريقتين، الطريقة المباشرة للتأثير على معدلات الانجاب والمتمثلة في برامج تنظيم النسل والطريقة غير المباشرة أو ما تعرف بالآليات السوسيوولوجية التي لعبت دورا كبيرا في نجاح البرنامج الوطني لتنظيم النسل والمتمثل في الاهتمام ( بتمكين المرأة ) خاصة من خلال الاهتمام بتعليم المرأة ولاسيما العالي منه، فالتعليم أصبح يعتبر من المحددات الرئيسية لسن الزواج الأول عند الإناث في الجزائر ذلك أن أي ارتفاع في المستوى التعليمي للسكان خاصة لدى جنس الإناث يعتبر من العوامل الغير مباشرة الأساسية التي تؤثر في العوامل المباشرة كالسن عند الزواج الأول الذي بدوره يؤثر في الخصوبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى المرأة المتعلمة والمثقفة أكثر إقبالا على إستعمال موانع الحمل وتنظيم النسل، وأكثر دراية بخطورة كثرة الإنجاب على صحتها .

وكذا تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل، كون عمل المرأة وخاصة المتعلمة يدفعها بالضرورة إلى التقليل من الإنجاب مما يجبرها على استخدام وسائل منع الحمل واللجوء إلى تنظيم الأسرة وبالتالي إنخفاض الخصوبة وهاته الآلية نجدها مطبقة لدى العديد من الدول لما لها تأثير غير مباشر على خصوبة المرأة خاصة في تجرّبي تونس ومصر، اللتان اعتبرت أن المفتاح الأساسي لنجاح السياسة السكانية هو الاهتمام بالمرأة ، دون أن نغفل على أثر العوامل الأخرى كطبيعة السكن لاسيما العيش في الشقق العمرانية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في إنخفاض الإنجاب .

## - قائمة المراجع :

- الأخضر زكور(2008) ، دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، الجزائر.
- إسماعيل بن قانة ( ب ت ) ، مطبوعة في التحليل الديموغرافي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، الجزائر.
- جورج بيار(1985)، جغرافية السكان، ترجمة: سموي فوق العادة ، منشورات عوديات، ط 3، بيروت، لبنان.
- حياة بوتفنوشات (2012)، الوضعية الديموغرافية في الجزائر والصحة الانجابية، مجلة أفق لعلم الاجتماع، المجلد 1، العدد 2، جامعة البليدة2، الجزائر.
- خديجة يانس(2009)، العوامل المؤثرة في تنظيم النسل ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر
- الديوان الوطني للإحصائيات، تحقيق الشغل 2013 و فبراير 2014
- رد على الإستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1959، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة 2000، الجزائر.
- سيد عبد العاطي السيد (2004)، علم الاجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- صالح وهي (2004) ، قضايا عالمية معاصرة ، المطبعة العالمية، دمشق، سوريا .
- طارق السيد (2008)، علم إجتماع السكان. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- عائشة عبد السلام (2009)، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة الجزائر.
- عبد الحليم جلال (2016)، المشاركة النسوية في سوق العمل بالجزائر، أشغال الندوة الوطنية حول : المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: دراسات وابحات، الجزائر .

- عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي، (1981) دراسات في علم الاجتماع، دار المعارف، مصر.
- علي أسعد فضة (1999)، علم الاجتماع التربوي، جامعة دمشق للنشر والتوزيع، سوريا.
- عمريضا كحالة (1979) ، النسل و العناية به، مؤسسة الرسالة ، الجزء الأول ، ط 2، بيروت، لبنان.
- عميرة جويده (2017) ، إحصاءات السكان في الجزائر، عالم الأفكار، ط 1 ، الجزائر.
- عميرة جويده (1996)، الخصوبة وتنظيم النسل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر
- فاطمة الزهراء سليمان (2009)، محددات موقف المرأة الجزائرية تجاه استعمال وسائل تنظيم النسل، الجزائر ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- فاطمة دريد (2007)، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري، الجزائر.
- فتحي أبو عيانة، (1993) جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- القرآن الكريم
- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح (1984)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت.
- مفيدة عنصر (2009)، تأثير الانتقال الصحي في الجزائر على الخصوبة ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، الجزائر
- منيرة سلامي، ( 2016) المرأة وإشكالية التمكين الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.